كأرقام وجداول يتم تحليلها بعيداً عن كل ما حولها، أو لنقل بالتركيز على عامل واحد على حساب العوامل الأخرى ألا وهو عددها مثلاً. وعلى سبيل المثال، تصل الباحثة روز مصلح الى نتيجة مؤدّاها المبالغة الشديدة في تأثير هذه الطبقة على الاقتصاد الاسرائيلي، مستندة بذلك الى الأرقام الصمّاء في الجداول، والى أقوال بعض القادة الاسرائيليين. فهي تعتبر أن العمل العربي «يتمركز في القطاعات الانتاجية الرئيسية» (**شؤون فلسطينية**، العدد ١١٧، ص ١٣٠). وان غياب العمال العرب، في بعض الأيام، أدّى الى «شل فروع اقتصادية بكاملها» (**المصدر نفسه**).

تقول هذا، مع أنها لو تمعنت قليلاً في طبيعة الاقتصاد الاسرائيلي، وفي ما يستند اليه، لأدركت غرابة ما تقول (حتى لو أثبتت كلامها بأقوال بعض القادة الصهاينة لأنهم يقولونه لأهداف سياسية معينة، وليس من باب الأمانة والصدق) ولأمكن تحديد الوزن الحقيقي للعمال العرب، حتى لا يفهم من حديثي أنني أقصد تغييب تأثيرهم بالكامل.

انهم أولاً: يشكلون ٥ ٪ من مجموع القوة العاملة الاسرائيلية؛ ثانياً: نحن نعرف أن عدداً هاماً من الأعمال التي تعتبر القطاعات الرئيسية للانتاج الاسرائيلي الكبير، محظورة على العمال العرب بالكامل كالصناعة الحربية، أما الأعمال التي يتركز فيها العمال العرب، فهي مجالات العمل الأسود. وحتى نرى ذلك بالأرقام (اذا اعتبرنا أن الصناعة وحدها خارج نطاق العمل المتخلف، ومع الادراك أن عمل عمالنا، حتى في الصناعة، ينحصر في الوظائف الدنيا منها) نجد أن ٨٠ ٪ من العمال العرب هم أسيرو الأعمال المتخلفة.

وأخيراً، فإن على المدقق في هذا الموضوع أن ينتبه أيضاً الى أن الاقتصاد الاسرائيلي نفسه لا يعتمد على الانتاج المحلي الاّ بنسبة محدودة، فالمساعدات الخارجية تغطي جزءاً هاماً من عجز الاقتصاد العام. وعلى سبيل المثال، في العام ١٩٦٨ تمت تغطية العجز البالغ ٧ ½ بليون دولار من الخارج: ٧٠ ٪ منها تمت بواسطة تحويلات رأسمالية صافية من جانب واحد، وبدون أي شرط (حاييم حانجبي، موشي ماكوفر، وآكيفا أور، **الطبيعة الطبقية للمجتمع الاسرائيلي**، بيروت: دار ابن رشد، ١٩٧٩، ص ١٦).

وهكذا ارتكزت مصلح على وجود ٣٢ ألف عامل من غزة و٣٦,٨ ألف من الضفة الغربية، وأهملت ما عداه من عوامل، أي انها أهملت ما تعنيه هذه الأرقام بدقة، بالنسبة للاقتصاد الاسرائيلي.

حول وضع الطبقة العاملة في الداخل

يهمل معظم الباحثين، لدى معالجتهم لهذا الموضوع، أثر تخلف الاقتصاد الأردني الذي كان سائداً في الضفة الغربية، وتخلف اقتصاديات قطاع غزة التي كانت تحت الاشراف المصري، على التزايد الكبير الذي طرأ على حجم الطبقة العاملة الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧.

إذ أن ضعف سوق العمل، قبل العام ١٩٦٧، قد أدى، بشكل موضوعي، الى وجود نسبة غير بسيطة من العاطلين عن العمل، كما أدت النتائج المترتبة على طبيعة السوق المتخلف الى وجود نسبة أكبر من البطالة المقنعة وخاصة في الريف، مما جعل الانفتاح على سوق أكثر تقدماً (سوق العمل الاسرائيلي المتلهف للأيدي العاملة العربية الرخيصة)، يؤدي تلقائياً الى خلق حالة جديدة يكون أول ثمارها انخفاض نسبة البطالة والبطالة المقنعة الى أدنى مستوى، وانتقال الجميع الى صفوف العمل المأجور. وقد انضمت الى هؤلاء عناصر الفئات الأخرى المتضررة من سياسة الاحتلال الاستيطانية أو الاقتصادية: مصادرة الأراضي من ناحية، والغلاء الفاحش في وسائل الحياة وفي وسائل الانتاج الزراعي من ناحية أخرى، مما دفع بأعداد متزايدة الى صفوف العمل المأجور.

يفسر هذا الفهم، التزايد الكبير في حجم الطبقة العاملة، والذي لا يتناسب أبداً مع مستوى النمو